الأنباء
الاربعاء 13 يوليو 2011

3 قرارات تنظيمية لعمل النساء في السعودية أهمها حظر التمييز في الأجور بين النساء والرجال والمساواة

قرارات جديدة لتنظيم سوق عمل النساء في السعودية

أفصحت السعودية أمس رسميا عن ثلاثة قرارات تنظيمية لعمل النساء في البلاد، في سياق الجهود الحكومية لزيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية.

وتضمنت القرارات الثلاثة حظرا لأي تمييز في الأجور بين العاملين والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية، كما أقرت مساواة المرأة المولودة من أم سعودية وأب أجنبي مع نظيرتها السعودية في حق العمل.

وحددت القرارات الثلاثة ضوابط عمل المرأة في محال بيع المستلزمات النسائية، واشتراطات عملها في المصانع «ابتداء بمصانع الأدوية»، وآلية احتساب عمل المرأة من بعد في نسب توطين الوظائف (السعودة)، كما حظرت ذات القرارات توظيفها في 24 مهنة، التزاما بالمعايير الدولية لعمل المرأة التي تمنع عملها في تلك المهن، منعا لتعرضها للخطر.

وتوعد وزير العمل السعودي م.عادل بن محمد فقيه، في مؤتمر صحافي عقده في جدة أمس الاول للإعلان عن القرارات الثلاثة، رجال الأعمال غير الملتزمين بقرارات تأنيث الوظائف، بوقف جميع أنشطتهم التجارية ـ بلا استثناء ـ بما فيها غير الخاضعة لقرارات تأنيث الوظائف، محذرا في الوقت نفسه من أن الوزارة لن تسمح بالتحايل في دمج وبيع المستلزمات الداخلية النسائية، مع المستلزمات الرجالية. وشدد وزير العمل السعودي على أن وزارته وحدها هي جهة الاختصاص بتطبيق قرارات تأنيث الوظائف، إلا أنه أكد حرص الوزارة على التعاون مع جميع الجهات المعنية، والاستفادة من أي ملاحظات أو مخالفات ترصدها جهات أخرى، مثل البلديات، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وأعرب الوزير فقيه عن أمله في زيادة قدرة وزارة العمل على مراقبة سوق العمل، خصوصا بعد الدعم الذي تلقته الوزارة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي أقر توظيف ألف مفتش جديد اعتبارا من العام المقبل. مشيرا إلى أن النساء سيشغلن جزءا من تلك الوظائف الجديدة.

وأكد في الوقت نفسه أن تنسيق وزارة العمل يتزايد ويتكامل مع وزارة الداخلية لتفعيل لجان السعودة قريبا، فيما ستكثف الوزارة جهودها الذاتية للرقابة.

وأكد وزير العمل السعودي أن وزارته لم تضع حدا أدنى لأجور النساء العاملات في القطاع الخاص، مشيرا إلى أن السوق هو الذي يحدد مقدار تلك الأجور.

كما أكد أن تحديد مواعيد عمل المرأة في محال بيع التجزئة يعود للتنسيق بين البلديات وإمارات المناطق، حسب ظروف كل منطقة.

وكشف فقيه أن أعداد النساء السعوديات طالبات العمل تفوق الأعداد المطلوبة بكثير في محال بيع المستلزمات النسائية، وذلك من واقع الإحصائيات التي سجلها برنامج حافز عن الباحثات عن العمل.

وقال وزير العمل السعودي: «خلال ثلاثة أشهر من الآن سنكون أكملنا المسوحات الميدانية، وسيتم رصد جميع محال بيع المستلزمات النسائية العاملة حاليا، وإقرار جداول زمنية لمتابعتها، لتبدأ الوزارة بعد انتهاء مهلة الأشهر الستة في التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بمنع المحال غير الملتزمة من الاستمرار في عملها، وتطبيق العقوبات الواردة في حقها».

وكشف الوزير فقيه أن وزارة العمل تدرس بالتعاون مع القطاع الخاص خفض عدد ساعات العمل في هذا القطاع، لتصبح مساوية لساعات العمل في نظيره الحكومي، موضحا أن هذه الدراسة لم تنته بعد، وسيعلن عن نتائجها فور اكتمالها، مؤكدا أن أي قرارات تصدر نتيجة لهذه الدراسة ستطبق على الرجال والنساء سواء.

واعترف وزير العمل بأن القرارات الصادرة امس «لا تحل مشكلة البطالة أو عمل المرأة بشكل عام، إنما تحل مشكلة اجتماعية واقتصادية استمرت لفترة طويلة، وهي مشكلة بيع الرجال الأجانب الملابس الداخلية لنسائنا وبناتنا، كما تسهم في الوقت نفسه في إيجاد فرص عمل للمرأة».

وأضاف: «نحن لا نغير فهمنا لعاداتنا وتقاليدنا، والمرأة لها الحق في العمل، ويجب أن نضع الضوابط الصحيحة التي تحميها وتحمي أفراد المجتمع من الخطأ، بتوفير الأجواء الصحية والسليمة التي لا تسمح بوقوعه، مع منع الخلوة بين الرجل والمرأة في العمل».

وكشف الوزير فقيه أن وزارة العمل تدرس توفير فرص عمل للمرأة وإحلالها مكان الرجال في العديد من المجالات الأخرى غير المدرجة في القرارات الثلاثة الصادرة امس، موضحا أن الوزارة بدأت التطبيق في الأنشطة المعتمدة أمس بشكل خاص، نظرا لارتباطها بالأمر الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين لتوفير فرص عمل للمرأة السعودية، والذي وجه بتفعيل هذه النشاطات تحديدا بصورة عاجلة.

وفيما يتعلق بتنظيم العمل عن بعد، قال الوزير: «وضعنا التنظيمات الخاصة لعمل المرأة عن بعد، والتي تشمل أعمال التصميم، والعمل من المنزل، وأعمالا أخرى عديدة يمكن إنجازها من بعد، واعترفنا بهذا النوع من الوظائف، واحتسبناه في مشروع نطاقات لتشجيع عمل المرأة».

وعن تجاهل القرار الخاص بتوظيف النساء في المصانع تحديد المدى الزمني لتطبيقه، قال الوزير فقيه: «لم نحدد فترة إلزامية لعمل المرأة في المصانع، لأن مثل هذا القرار يحتاج إلى التنسيق مع المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني للتأكد من وجود الأعداد الكافية والمدربة للعمل في المصانع».

وأضاف: «لكن من لديه الرغبة حاليا من ملاك المصانع في توظيف المرأة، ووجد النساء العاملات، فعليه البدء بذلك وفق الشروط الواردة في القرار».

في سياق آخر، كشف وزير العمل السعودي أن الأعداد المسجلة في برنامج «حافز» الذي أطلقته الوزارة لتسجيل العاطلين عن العمل تجاوزت المليون شخص، إلا أنه أكد أن العدد الفعلي للعاطلين عن العمل سيعلن بعد اكتمال تدقيق بيانات جميع المتقدمين.

وجزم الوزير فقيه بأنه لم ولن يستثني أي مؤسسة أو شركة فيما يتعلق بموضوع منح تأشيرات استقدام العمال الأجانب، بعد أن فرضت الوزارة قيودا مشددة على منح تلك التأشيرات.

المقاطعة الشعبية تجبر «المراعي» السعودية على التراجع عن رفع أسعار الألبان

استجابت شركة المراعي للعصائر والألبان لتحذيرات وزارة التجارة والصناعة، وأعلنت يوم الاثنين الماضي أنها ستلتزم بقرار وزير التجارة والصناعة المتعلق بمنتجات الألبان، وقالت في بيان رسمي لها إنها ستعيد أسعار منتجات الحليب والألبان إلى ما كانت عليه قبل 1 يوليو 2011. ولكنها أكدت في البيان أنها تؤمن بأن مبررات رفع السعر لاتزال قائمة، وستوضح الشركة وجهة نظرها هذه للمسؤولين للمحافظة على مكتسبات هذه الصناعة.

ورأى مراقبون أنه ربما يكون للحملة الشعبية التي انطلقت قبل يومين ودعا فيها ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» و«تويتر» لمقاطعة منتجات الشركة، دور كبير في سرعة اتخاذ القرار، خاصة أن مبيعات الشركة تراجعت بشكل كبير خلال اليومين الماضيين، مما تسبب في إلحاق خسائر كبيرة بالشركة، بالإضافة إلى تراجع تداولات سهمها اليوم بنسبة 2,38٪.

وكانت جمعية حماية المستهلك استنكرت في وقت سابق تعمد منتجو الألبان بالسوق المحلية رفع أسعار الحليب والألبان، ودعت وزارة التجارة والصناعة لإجراء تحقيق رسمي مع المنتجين عبر مجلس حماية المنافسة واتخاذ إجراءات ضدهم لانتهاكهم مواد نظام المنافسة برفع الأسعار، فيما قال بائعون إن المستهلكين قاطعوا منتجات الألبان التي تم رفع أسعارها مما عرضها لانتهاء صلاحيتها وإلحاق خسائر كبيرة بالمنتج. بسبب الضغط الشعبي إحدى صفحات الحملة الشعبية على فيسبوك من جهته، أكد الكاتب الصحافي في جريدة «الوطن» السعودية صالح الشيحي أن الحملة الشعبية هي التي أدى إلى تراجع المراعي وليس قرار الوزير، مشددا على أن الوزارة لا تملك القدرة على إجبار أي تاجر على تخفيض الأسعار، وقال لـ «العربية.نت»: «لا يوجد لدينا في الواقع أي نظام على الإطلاق يلزم أي شركة أو أي منتج بأن يخفض الأسعار». وتابع: «عبارة وزير التجارة والصناعة مطاطية، ولو أرادت المراعي وغيرها أن تستمر في رفع الأسعار لما أوقفها أحد، والدليل أن هناك تناقضا، فأسعار حليب الأطفال والأرز مرتفعة ولم يوقفها أحد، فلماذا لم تخضع لذات النظام»!؟.

ويستغرب الشيحي أن يكون هناك فعلا نظام ولا يطبق على كل التجار الذين يرفعون الأسعار بلا حسيب او رقيب، وأضاف: «أعتقد أنها مصيبة كبيرة لو أن هناك فعلا قانونا لدى وزارة التجارة والصناعة وتم ركنه على الرف، لماذا لم يفعل هذا القرار على منتجات كثيرة؟»، وتابع: «ما حدث كان بسبب تأثير الضغوط الشعبية، ولكن لكي تنجح أي مقاطعة يجب ان يتوافر البديل المناسب».

الألبان الرابح الأول

وكانت تقارير اقتصادية كشفت عن تحقيق شركة المراعي أرباحا بمقدار 349,2 مليون ريال للربع الثاني هذا العام، زيادة عن 343,1 مليون ريال للربع المماثل من العام الماضي، مع أن الشركة بررت في بيان لها أمس الأول نمو أدائها بنسبة 1,8٪ فقط إلى ارتفاع تكاليف المواد الأولية ومدخلات إنتاج الألبان وأسعار الأعلاف وأسعار الفواكه الداخلة في صناعة العصائر، الأمر الذي علق عليه المحلل المالي سلمان الهواوي لجريدة «الوطن» السعودية بالقول: «لا يبرر ذلك زيادة أسعار الألبان الطازجة، وهو قطاع يحقق ربحية عالية، قياسا بمنتجات الشركة الأخرى التي تستحوذ على نصف عملياتها، إلا أن ارتفاع عموم تكلفة المبيعات والمصاريف الإدارية ضغط على مستوى الربح».

وقال الهواوي: «حقق قطاع الألبان ربحية تمثل 107٪ من أرباح الشركة، لكن القطاعات الخاسرة أو المتراجعة خصمت جزءا كبيرا من الأرباح».

ويتوقع أن تحذو شركة «الصافي» للعصائر والألبان، التي رفعت أسعارها هي الأخرى، حذو المراعي خلال اليومين المقبلين.

ارتفاع عائدات السعودية من السياحة إلى 6,66 مليارات دولار

الرياض ـ د.ب.أ: كشفت تقارير صحافية سعودية أمس أن عائدات السياحة الناجمة عن نفقات إقامة الزوار القادمين للمملكة من الخارج بلغت أكثر من 25 مليار ريال (6,66 مليارات دولار) لتساهم بنسبة 3,9٪ في مصادر العملة الأجنبية للمملكة.

وقالت صحيفة «عكاظ» ان السعودية من الدول الرئيسية في منظمة التعاون الإسلامي التي لها القدرة على الاستقطاب السياحي الرئيسية حيث زاد عدد السياح فيها بنسبة كبيرة تجاوزت 28٪.

لم تحدد الصحيفة الفترة الزمنية التي ترتبط بها هذه البيانات والأرقام. وقالت ان المملكة أسهمت مع عشر دول في المنظمة في بلوغ عائدات السياحة إلى 329,2 مليار ريال.

جاءت السعودية الأولى من ناحية استقطاب السائحين من داخل المنظمة، والثالثة من ناحية أعداد السائحين، والسابعة من ناحية العائدات السياحية.

يصل عدد الفنادق والوحدات السكنية المصنفة التي يصل إجماليها إلى 1319 فندقا ووحدة سكنية بإجمالي غرف يزيد على 77167 ألف غرفة.

وصلت أعداد السائحين إلى أكثر من 10,9 ملايين سائح، وفقا للصحيفة.

870 ألف دينار أرباح «البترولية المستقلة» في النصف الأول

أعلنت شركة المجموعة البترولية المستقلة أن الإدارة المالية للشركة قد انتهت من اعداد النتائج الأولية لأداء الربع الثاني المنتهي في 2011/6/30 حيث من المتوقع ان تكون نتيجة الربع الثاني خسارة بمبلغ 749 ألف دينار تقريبا، أي ما يعادل حوالي 5,18 فلوس للسهم الواحد، وبذلك يتوقع ان يصل صافي الربح للنصف الأول في 2011/6/30 الى 870 ألف دينار أي ما يعادل حوالي 6,02 فلوس للسهم الواحد، مقارنة بأرباح قيمتها 635 ألف دينار للربع الثاني في 2011/6/30 والتي بلغت 4,39 فلوس للسهم الواحد، حيث بلغ صافي الربح للنصف الأول في 2011/6/30 مبلغ 2,214 مليون دينار والتي تعادل 15,32 فلسا للسهم الواحد.

«العربية للاستثمار»: البورصة تفتقر للمحفزات

أفاد التقرير الفصلي الصادر عن الشركة العربية للاستثمار بأن سوق الكويت للأوراق المالية شهد انخفاضا معتدلا خلال الربع الثاني من 2011، وذلك امتدادا لمسيرة هبوط بدأت منذ ربعين ماضيين.

وقال التقرير انه خلال الأشهر الـ 3 الأخيرة بين أبريل ويونيو، انخفض المؤشر السعري للسوق بنسبة 1,33٪ نتيجة عوامل مختلفة شملت موسم الصيف الذي عادة ما يتسم بالركود النسبي، والشكوك المتعلقة بالتحول المقترح إلى نظام التداول الآلي الجديد.

وأشار التقرير إلى أنه عقب الارتفاع الذي شهده السوق في بداية الفصل، تغلب الحذر على أجواء التداول نظرا لغياب أي محفزات جديدة تدفع البورصة قدما، حتى ان أرباح الشركات في الربع الأول لم تكن ذات تأثير يذكر في قاعة التداول.

وعلى صعيد تطورات الشركات التي أثرت على السوق خلال الربع الثاني، جاءت المماطلة الملحوظة في عمليات التدقيق على الحصة المقترح بيعها من أسهم شركة زين السعودية إلى تحالف شركة «باتلكو» البحرينية ومجموعة المملكة القابضة لتقلل من اهتمام المستثمرين برائد قطاع الاتصالات.

وفي حين أثرت إيجابيا صفقة إعادة جدولة الديون التي نفذها بيت التمويل الكويتي لمصلحة بيت الاستثمار الخليجي على سهم «بيتك» لفترة وجيزة، كان لنتائج شركات تصنيف الجدارة الائتمانية لكل من بنك الكويت الوطني ومجموعة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) أثر بسيط أيضا على قاعة التداول، كما شهدت أسهم قطاع الاستثمار المزيد من الانخفاضات في نهاية شهر مايو، بعد إعلان بنك الكويت المركزي ضرورة فصل شركات الاستثمار بين نشاطي التمويل والاستثمار.

وقد امتد هبوط السوق إلى شهر يونيو مع سير المستثمرين على الهوامش وانخفاض قيمة التداولات بشكل كبير.

وبين التقرير أنه بذلك، تكون البورصة قد أقفلت على انخفاض خلال 30 جلسة تداول من أصل 64، متراجعة بالإجمال 82,3 نقطة بين نهاية مارس ونهاية يونيو 2011.

على الصعيد العام، توقع التقرير أن ينمو الاقتصاد الكويتي بمعدل 5,2٪ عام 2011، مدفوعا بالإنفاق الحكومي وأسعار النفط المرتفعة، كما توقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نموا بنسبة 4,5٪، في حين أن المعدل المتوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي هو 4,3٪، أما ميزان الحساب الجاري فسيرتفع إلى 39,4٪ من 31,8٪ عام 2010.

ورأى التقرير أن شروع الحكومة الكويتية في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الضخمة والمقدرة قيمتها بحوالي 30 مليار دينار يبعث على التفاؤل، إذ تم إنفاق نحو 425,6 مليون دينار في أول 3 أشهر من عام 2011، متوقعا استقرار معدل البطالة عند 1,6٪ خلال العام الحالي، وأن يصل معدل تضخم أسعار المستهلك إلى 6,1٪.

من جهة أخرى، أظهر قطاع المصارف المحلي تحسنا ملحوظا منذ ذروة الأزمة المالية، عندما انهارت قيم الأصول وارتفعت القروض غير المنتظمة، والتي أثرت سلبا على ميزانيات البنوك، وفق تقرير لصندوق النقد الدولي، حيث يعتبر النظام المصرفي الكويتي قادرا على الصمود بشكل واسع أمام الصدمات القوية نظرا لرسملته المريحة وسيولته الوفيرة، غير أن الدراسات بأنه في حال تدهور أكثر من 40٪ من القروض المنتظمة لقطاعي العقار والبناء، فستخفض معدل كفاية رأسمال لـ 5 بنوك محلية إلى أقل من 12٪، وهو الحد الأدنى المفروض من قبل بنك الكويت المركزي.

وحول دول مجلس التعاون الخليجي، أفاد تقرير الشركة العربية للاستثمار بأن التوقعات تشير إلى نمو اقتصاد المنطقة 7,8٪ عام 2011.

إذ من المتوقع ارتفاع الإنفاق العام خلال السنة المالية الحالية، مع توسيع الحكومات لإجراءات سياسات الدعم والتحويلات الاجتماعية، وذلك بهدف تخفيف عبء البطالة وأسعار السلع المرتفعة.

ومن المتوقع أن تسبق قطر نظراءها مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 20٪، أما معدل التضخم في المنطقة فمن متوقع أن يصل إلى 3,3٪ هذا العام، و2,2٪ العام المقبل، مدفوعا بالتكاليف المتزايدة للنقل وأسعار المواد الغذائية.

ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تعزيز الميزان الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي، مما سيعزز بدوره أصولها الأجنبية، كما من المتوقع ارتفاع فوائض الحساب الجاري مجتمعة من حوالي 128,5 مليار دولار في عام 2010 إلى نحو 292,3 مليار دولار.

100 مليار دولار حجم فرص مشروعات الطاقة البديلة بالإمارات

قالت وزارة الاقتصاد الاماراتية ان الامارات تتوقع أن تصل الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص في مشروعات الطاقة البديلة الى 100 مليار دولار بحلول 2020.

وقال مسؤولون تنفيذيون في القطاع ان شركات عالمية تتأهب للاستفادة من فرص في قطاع الطاقة الشمسية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، لكن غياب الإطار التنظيمي سيعرقل النمو.

كانت شركة أبوظبي لطاقة المستقبل المتخصصة في الطاقة النظيفة قالت في يناير ان مشروع طاقة الهيدروجين المملوك بنسبة 60٪ لها و40٪ لشركة بي.بي سيتأجل دون أن تعطي أسبابا سوى انتظار الموافقات الحكومية.

وقال بيان الوزارة ان إنتاج الوقود الحيوي والطاقة البديلة من مصادر متعددة سيشكل 50٪ من الفرص المتاحة على مستوى الدولة، وأضاف ان إعادة تدوير المياه ستشكل 20٪ من فرص الاستثمار، في حين ستشمل فرص التنمية العمرانية 30٪. والإمارات ثالث أكبر بلد مصدر للنفط في العالم وتضخ حاليا 2,5 مليون برميل يوميا ويقدر استهلاكها من البنزين بنحو 5 ملايين لتر يوميا.

وقالت هيئة كهرباء ومياه دبي في مارس انها تتوقع نمو استهلاك الطاقة في دبي بنسبة 6 الى 7٪ في 2011 مقارنة مع العام الماضي وانها ستلبي كل الاحتياجات.

الوصول إلى مستوى قياسي للدين الأميركي بالغاً 14,3 تريليون دولار

14 تريليونا و300 مليار دولار هذا هو المستوى القياسي الجديد للدين العام الأميركي، رقم خيالي يزيد من وطأته عجز في الموازنة يتوقع ان يبلغ 1600 مليار دولار هذه السنة. وبينما تستمر الولايات المتحدة في طباعة العمل لتغطية عجزها، اندلعت الخلافات بين ادارة الرئيس أوباما والكونغرس حول بند الدين في الموازنة العامة، فيما بدأت أصداء هذا الخلاف تعكس مخاوف من انفجار مشكلة الديون الأميركية في وجه الاقتصاد العالمي مما قد ينتج عنه كارثة مالية جديدة والعالم لايزال يعاني من آثار ازمة الرهن العقاري التي اندلعت خلال صيف 2007 ومن آثار انهيار بنك ليمان برادر في صيف 2008.

خيارات عديدة مطروح امام الأميركيين منها مسألة شديدة الخطورة تتمثل في تخلف اكبر اقتصاد في العالم عن سداد الديون، وهو احتمال رفضه وزير الخزانة تيموثي غايتنر: «الولايات المتحدة لن تتخلف عن السداد، اننا دولة تدفع مستحقاتها، وسنلبي التزاماتنا ويعلم كل من قادة الكونغرس والجمهوريين والديموقراطيين ومجلس الشيوخ ذلك».

عملية شد الحبال كما وصفها الرئيس أوباما مستمرة، فكل طرف متمسك بمواقفه، إذ أشار زعيم الجمهوريين ورئيس مجلس النواب، الى ان حزبه لن يوافق على اي زيادات ضريبية كما يرفض الموافقة على رفع السقف القانوني للمديونية في البلاد ما لم تتعهد ادارة أوباما في المقابل بتخفيض النفقات العامة بما لا يقل عن قيمة رفع سقف الديون.

لاغارد: الجهد الذي تبذله اليونان غير كافٍ

واشنطن ـ أ.ف.ب: اعلنت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد الاثنين ان الجهد الذي تبذله اليونان لتخفيض عجز ميزانيتها لايزال «غير كاف».

وقالت هناك الكثير من العمل الذي يجب ان تقوم به اليونان لتخفيض العجز واعادة التوازن الى ميزانيتها بمعدل خمس نقاط من الناتج المحلي الداخلي.

واضافت: انه اداء معقول، وبنفس الطريقة، نعلم جميعا انه ليس كافيا ويجب عمل المزيد وان الحل للمشاكل الحالية يجب ان يضعه شركاؤنا. وفي سؤال عما يقصده صندوق النقد الدولي عندما يتحدث عن «ضلوع القطاع الخاص»، لم تجب لاغارد على هذا لسؤال موضحا ان هذا الامر سيكون موضع نقاش لاحقا.

واوضحت «الشيء الاخير الذي اريد القيام به اليوم نظرا الى ان المحادثات جارية حول مشاركة القطاع الخاص، هو اضافة القليل من الزيت على النار».

تشمل سيولة نقدية ومجوهرات وأصولاً ثابتة

ثروات النساء الخليجيات تتجاوز 350 مليار دولار

باتت التطورات الاجتماعية والسياسية المتبلورة في المنطقة العربية، تركز أنظار العالم في شكل شبه يومي على المنطقة، لكن تغيرا من نوع آخر يجد مجراه منذ فترة بين النساء في منطقة مجلس التعاون الخليجي.

ورأى خبراء أن ازدياد مشاركة المرأة على كل مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية أصبح أمرا مسلما به على نطاق واسع، وينال قسطا متزايدا في منطقة الخليج، التي تشهد منذ سنوات تطورا في دور المرأة، إذ بدأ المراقبون يسمعون عن وزيرات ورئيسات تنفيذيات أعضاء هيئات ناظمة، يقمن بدور محوري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتجارية في المنطقة، ما أفضى إلى تعاظم ثرواتهن.

وقدرت مصادر مصرفية حجم ثروات النساء الخليجيات بأكثر من 350 مليار دولار، ويشمل هذا الرقم السيولة النقدية الخالصة والمجوهرات والأصول الثابتة.

ولاحظت مؤسسة «بوز آند كومباني» العالمية، «تحولا مؤسسيا يجري في مساهمة المرأة في الاقتصاد، خصوصا في ضوء حصول النساء تدريجي في منطقة مجلس التعاون الخليجي على الدعم القانوني والاجتماعي والثقافي.

وأجرت مقابلات مع عدد من النساء الخليجيات اللواتي يشغلن مناصب عليا في القطاعين العام والخاص، في كل من قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات، لاستكشاف مسار حياتهن المهنية وتوصياتهن لإنشاء مؤسسات من شأنها أن تسمح لمزيد من النساء بتحقيق النجاح.

ومن بين النساء اللواتي شاركن في الاستطلاع، وزيرة التجارة الخارجية الإماراتية الشيخة لبنى القاسمي، ورئيسة شركة «أموال» البحرينية الشيخة هنادي آل ثاني، ورئيسة مؤسسة «تيكوم» الإماراتية أمينة الرستماني، ورئيسة «مجموعة الجابر» فاطمة الجابر، فضلا عن رئيسة مؤسسة الوليد بن طلال السعودية منى أبوسليمان. ولاحظ تقرير لمؤسسة «أدفانتج للاستشارات»، ان السيدات اللواتي شغلن مناصب عليا في القطاعات المتنوعة سواء في الجهات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص أظهرن أداء استثنائيا، مدللا على ذلك بنماذج ناجحة، مثل الوزيرتين الكويتيتين نورية الصبيح وزيرة التربية والتعليم العالي، ود.موضي الحمود وزيرة الدولة لشؤون الإسكان والتنمية، ووزيرة الاقتصاد في الإمارات الشيخة لبنى القاسمي، وغيرهن من سيدات الأعمال الخليجيات مثل سعاد الحميضي، ولبنى العليان، والدكتورة ناهد طاهر، ومها الغنيم.

وعلى رغم اختلاف خلفياتهن المهنية، تملك النساء اللواتي تخطين القيود في دول مجلس التعاون الخليجي 3 قواسم مشتركة، في رأي مؤسسة «بوز آند كومباني»، أولها أنهن يبدلن باستمرار ما تتوقعه مجتمعاتهن منهن، ويجهدن لتحقيق المزيد على الصعيدين الشخصي والمهني، وذلك أكثر مما يتوقعه كثر.

ويبرهن هذا الأمر على وجود رغبة لديهن في تحدي السائد من الأفكار التي تحدهن وتقيدهن أحيانا ضمن مكان العمل أو المنطقة التي يعشن فيها.

والأمر الثاني الذي يشتركن فيه النساء الخليجيات، في رأي «بوز آند كومباني»، هو قبول تحديات، في ظل نمو اقتصادات دول الخليج بسرعة لافتة في مجتمع يعتبر صغيرا نسبيا وعدد أقل من الأشخاص المؤهلين لمواكبة هذا التحول.

أما القاسم المشترك الثالث بين النساء الخليجيات، فهو محاولة دفع المجتمع إلى الإيمان بأفكارهن وقدراتهن في مواجهة التشكيك المتكرر بهن.

ولايزال وجود المرأة في منصب رفيع في شركات كثيرة في دول مجلس التعاون الخليجي نادرا.

وأكد معد التقرير والشريك في «بوز آند كومباني» كريم الصباغ، أن «زرع هذه الصفات في نفوس الشابات مهم، لاسيما في ظل بيئة تتيح لهن إبرازها».